صادق على توصيات اللجنة الفنية للتقاعد المبكر للطلبات المكتملة للشروط القانونية في ضوء طلب أصحاب العلاقة

مجلس الوزراء يطالب بتحرك دولي فاعل في ضوء تقرير أممي يحذر من مخاطر سوء التغذية في غزة

*** مصطفى: ما يتعرض له شعبنا في غزة نابع من دوافع سياسية إسرائيلية مبيتة * باشرنا بتنفيذ إجراءات عاجلة لتخفيف وطأة أزمة المحروقات والحد من تداعياتها *حماية المال العام وصون موارد الدولة مسؤولية وطنية لن نتخلى عنها * التأخر في إنجاز مهمة حماية المال العام لا يعني التنازل عن الحق العام * تنفيذ برنامج واسع للتسويات المالية بقيمة تقارب 3 مليارات شيقل * قطع شوط كبير في معالجة التعديات على خطوط المياه وإطلاق برنامج لتسريع تسجيل الأراضي وحماية أملاك الدولة * «أدوية الأمراض المزمنة أولوية» وتوجيه جهات الاختصاص بتسريع عمليات التوريد رغم الأزمة المالية الخانقة * الموافقة على طلبات شراء مستعجلة لدواء خاص بالأطفال الخدج في أقسام الحضانات وأصناف أدوية أخرى**

رام الله- الحياة الجديدة- حذر مجلس الوزراء من خطورة تصاعد عدوان الاحتلال على قطاع غزة، في ظل استئناف عمليات القصف والقتل، ما أدى إلى ارتقاء عشرات الشهداء، بينهم نساء وأطفال، واستهداف مرافق صحية وإنسانية، في انتهاك صارخ للقانون الدولي والتفاهمات المعلنة بشأن وقف إطلاق النار.

وأكد المجلس أن قطاع غزة، وفقا لتقرير التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC)، يواجه أزمة إنسانية وغذائية حادة، حيث يعاني نحو 1.4 مليون فلسطيني مستويات خطيرة من انعدام الأمن الغذائي، بينهم أكثر من 200 ألف شخص في مرحلة الطوارئ الغذائية، فيما يحتاج 74 ألف طفل إلى تدخلات علاجية عاجلة جراء سوء التغذية، واستمرار تدهور الخدمات الأساسية والنقص الحاد في الغذاء والإمدادات، بما يهدد حياة المدنيين، لا سيما الأطفال والنساء والفئات الأكثر هشاشة.

وطالب المجلس الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية والمجتمع الدولي والوسطاء بتحمل مسؤولياتهم، ومضاعفة جهودهم للضغط على إسرائيل للوفاء بالتزاماتها، مجددا التأكيد على ضرورة توفير الحماية الكاملة للمدنيين والمنشآت الطبية والطواقم الإنسانية، وضمان وصول المساعدات والإمدادات الأساسية إلى مختلف مناطق قطاع غزة دون قيود.

كما حذر المجلس من خطورة التقارير التي تتحدث عن إعادة تفعيل الاحتلال لما تسمى «الهجرة الطوعية» تحت ذرائع إنسانية، مؤكدا ضرورة توفير ضمانات دولية تكفل عودة الطلبة والمرضى إلى القطاع بعد استكمال رحلاتهم التعليمية والعلاجية، ومنع استغلال الأوضاع الإنسانية لفرض أي سياسات تهجير.

وعلى صعيد تصاعد جرائم الاحتلال ومستوطنيه في الضفة الفلسطينية المحتلة، تفيد سجلات هيئة مقاومة الجدار والاستيطان بتسجيل 635 حالة اعتداء، طالت المواطنين وممتلكاتهم، وشملت تحطيم مركبات وإحراقها وتخريب الممتلكات والأراضي، إلى جانب تنفيذ سلطات الاحتلال 21 عملية هدم طالت 49 منشأة في مختلف المحافظات.

وكان رئيس الوزراء محمد مصطفى افتتح جلسة مجلس الوزراء الأسبوعية، أمس الثلاثاء، بكلمة مصورة تناول فيها تطورات الأوضاع السياسية والاقتصادية، مؤكدا أن ما يتعرض له أبناء شعبنا، خاصة في قطاع غزة، نابع بالأساس من أسباب ودوافع سياسية إسرائيلية مبيتة تستهدف المشروع الوطني الفلسطيني ومؤسساته.

وقال مصطفى إن الأزمة الاقتصادية والمالية وما نتج عنها من نقص في السيولة ومحدودية تقديم بعض الخدمات الأساسية ليست أزمة عابرة، وإنما جاءت في سياق استراتيجي وسياسي ضاغط يهدف إلى تقويض عمل المؤسسات الوطنية وإضعافها، وصولا إلى إشاعة حالة من الفوضى والفلتان.

وأضاف «في ذات السياق، نشهد محاولات متواصلة من الطرف الآخر لزعزعة التمثيل السياسي الفلسطيني الرسمي والاستمرار في انتهاك الاتفاقيات الدولية الموقعة، في محاولة للتنصل من كل المكتسبات التي حققها شعبنا وقيادتنا السياسية على مدار السنوات الماضية».

وتابع: «انطلاقا من هذا الفهم، تبنت الحكومة نهجا يقوم على حماية المجتمع، والحفاظ على قدرة المؤسسات الوطنية على الاستمرار في أداء مسؤولياتها، وتحمل أعباء المرحلة التي قد تكون الأخطر في تاريخ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وتجنيد كل ما أمكن من دعم دولي سياسي ومالي واقتصادي لشعبنا، والعمل بعقلانية، ومسؤولية وطنية، رافضة في نفس الوقت لأي إملاءات سياسية خارجية».

وفيما يخص أزمة تكدس الشيقل وحالة القلق بشأن مستقبل العلاقة المصرفية بين البنوك الفلسطينية والبنوك المراسلة الإسرائيلية وآثارها على الأعمال الاقتصادية، باعتبارها أحد أبرز مظاهر هذا الضغط وهذه السياسة الإسرائيلية، أوضح أن اللجنة الوزارية، التي شكلها مجلس الوزراء بالشراكة مع سلطة النقد والقطاع الخاص، تواصل عملها على مسارين متوازيين:

الأول، اتخاذ إجراءات عاجلة لتخفيف آثار أزمة الشيقل وضمان استمرار توفير الوقود والسلع الأساسية.

والثاني، إعداد رؤية لمعالجة هذه التحديات بصورة أكثر استدامة، وتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي في ظل استمرار حالة عدم اليقين التي تفرضها الظروف الأمنية والسياسية في المنطقة.

وقال: ناقشت اللجنة في أول اجتماعين لها الأسبوع الماضي أزمة تكدس الشيكل في البنوك الفلسطينية ولدى سلطة النقد، الناتجة عن القيود الإسرائيلية المفروضة على حجم الأوراق النقدية التي يسمح بإعادتها إلى الجانب الإسرائيلي، والتي تستخدم في تمويل الأنشطة التجارية مع الخارج، بما في ذلك التجارة مع إسرائيل، ولا سيما استيراد المشتقات البترولية.

وأكد بهذا الخصوص، المباشرة بتنفيذ إجراءات عاجلة لتخفيف وطأة أزمة المحروقات والحد من تداعياتها، وبدأت الأطراف المعنية العمل عليها، ومنها: تخصيص هيئة البترول ووزارة المالية مبالغ مالية إضافية لتأمين زيادة كميات المشتقات البترولية المشتراة، وتلبية احتياجات السوق، وتخصيص حصة أكبر من الشيكل الالكتروني لتمويل عمليات توريد المشتقات البترولية، والعمل على تأمين العدد اللازم من سيارات نقل المحروقات في ضوء القيود المفروضة من الطرف الآخر، الى جانب التوسع في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية لبعض الرسوم والخدمات، ضمن خطة متدرجة تهدف إلى تخفيض حجم التداول بالشيكل الورقي.

وأشار مصطفى، بهذا الخصوص، الى توصل هيئة البترول إلى تفاهمات مع أصحاب محطات المحروقات على ترتيبات جديدة للتوريد وزيادة التخزين، واتخاذ ترتيبات خاصة بإدارة تزويد المواطنين بالوقود في المحطات، بما في ذلك تزويد الشاحنات خلال ساعات الليل، متى أمكن ذلك.

وشدد على مواصلة العمل على الإعداد لمرحلة ما بعد الأزمة الحالية، بما يضمن تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي والخدماتي في الوطن.

أما بخصوص حالة عدم اليقين بشأن العلاقة بين البنوك الفلسطينية والبنوك المراسلة الإسرائيلية وتأثير ذلك على الاقتصاد، قال رئيس الوزراء إن سلطة النقد، وبدعم من الجميع، تعمل بكفاءة واقتدار على إيجاد الحلول الكفيلة بالحفاظ على استقرار القطاع المصرفي واستمرارية.

وشكر، بهذا الخصوص، الجهود الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة، ودول أوروبية ودول أخرى صديقة، التي ساهمت في العمل من أجل استمرار العلاقة المصرفية، والتي أثمرت مؤخرا عن تمديدها حتى نهاية العام. لكننا نؤكد على أهمية التزام البنوك الإسرائيلية بهذا القرار، وعدم الاكتفاء بتمديدها إلى الأول من أكتوبر كما جرى تداوله.

وأكد في هذا السياق، استعداد دولة فلسطين للعمل مع مختلف الأطراف المعنية لإيجاد ترتيبات أكثر استدامة للعمليات البنكية في المستقبل، بما يضمن استمرار النشاط الاقتصادي والتجاري، وتوفير السلع والخدمات لمواطنينا، ويحافظ على الأمن والاستقرار.

وشدد رئيس الوزراء على أن معالجة أزمة المقاصة والسيولة والوقود تأتي ضمن برنامج إصلاحي بدأته الحكومة منذ عامين لمعالجة أسباب الضعف المالي، وحماية المال العام، واستعادة حقوق الخزينة العامة.

وقال: «لقد استعرضنا مع اللجنة الوزارية آخر الجهود المبذولة من طرفنا للإفراج عن عائدات الضرائب والجمارك الفلسطينية التي تحتجزها إسرائيل، والاتصالات والتحركات التي نقوم بها مع مختلف الأطراف الفاعلة لضمان الإفراج عنها، وكان آخرها اجتماعاتنا مع الاتحاد الأوروبي، ودول أخرى فاعلة، والمؤسسات الدولية في اجتماعات بروكسيل مؤخرا. ولن نتوقف عن بذل كل جهد ممكن لتأمين الإفراج عن هذه الأموال الضرورية لتأمين التزاماتنا نحو شعبنا.»

وأضاف: «من الإنصاف أن نقول هنا أننا فخورون بقدرتنا (شعبا وقيادة) على منع حدوث الأسوأ، بالرغم من غياب أموال المقاصة بشكل كامل لستة عشرة شهرا حتى الآن، ولكننا في نفس الوقت ندعو العالم بأن يأخذ الأمر بجدية أكبر وألا ينتظر الأسوء ليتحرك، من أجل تطبيق القانون الدولي والاتفاقيات الموقعة.»

وختم رئيس الوزراء كلمته بالقول «إن ما نقوم به لمواجهة مشكلة المقاصة وأزمتي السيولة والوقود اليوم، لا ينفصل عن العمل الذي بدأناه منذ عامين لمعالجة أسباب الضعف المالي، وحماية المال العام، واستعادة حقوق الخزينة العامة، والحد من قدرة أي طرف على ابتزاز اقتصادنا ومؤسساتنا.

وأكد على أن حماية المال العام، وصون موارد الدولة وأصولها، ومكافحة الغش والتهريب، هي مسؤولية وطنية لن نتخلى عنها، وسنستمر في العمل من أجل إنجازها وبالتعاون مع كل الأطراف، وعلى رأسها مؤسسات إنفاذ القانون.

وفي سياق آخر، وجه رئيس الوزراء جهات الاختصاص بتسريع عمليات توريد الأدوية، رغم الأزمة المالية الخانقة وخاصة أولوية توفير أدوية الأمراض المزمنة. كما وافق مجلس الوزراء على تسريع إجراءات الشراء لدواء خاص بالأطفال الخدج في أقسام الحضانات في المستشفيات الحكومية، بالإضافة إلى أصناف أدوية أخرى.

إلى ذلك، وافق المجلس على توصيات اللجنة الخاصة لدراسة الاحتياجات الحكومية من المباني والأراضي، ومنها استبدال مقر النيابة العامة في الخليل بمقر آخر؛ بما يوفر ظروفا أفضل للعمل، إلى جانب الموافقة على طلب استئجار أرض وقفية لصالح تنفيذ خط ناقل للمياه في بيت أمر، وإحالته إلى جهات الاختصاص لمتابعة الإجراءات، والموافقة أيضا على «التقاص» فيما يخص الأراضي اللازمة لاستكمال مشروع مرفق مياه غرب جنين، وتخصيص مبنى حكومي في محافظة قلقيلية لصالح كلية قلقيلية التقنية التابعة لوزارة التربية والتعليم العالي، وتحويل مبنى المدرسة الصناعية في المحافظة لمنفعة وزارة التنمية الاجتماعية، وكذلك توفير المقدرات اللازمة لعمل هيئة التدريب المهني والتقني بما يدعم برامج الحكومة في التوسع في مجال التدريب المهني والتقني والشراكات الدولية والوطنية للوصول إلى 20٪ من مجمل العملية التعليمية حتى عام 2030.

كما صادق المجلس على توصيات اللجنة الفنية لإدارة أملاك الدولة، ومن ضمنها تخصيص قطعة أرض في دير قديس برام الله لصالح وزارة الأوقاف ولمنفعة المجلس القروي لإقامة مقبرة، وتأجير بلدية جبع في محافظة جنين قطعة أرض لصالح إنشاء محطة طاقة شمسية، إلى جانب تخصيصات أخرى من أراضي بيت وزن لصالح وزارة الثقافة.

وصادق مجلس الوزراء أيضا على توصيات اللجنة الفنية للتقاعد المبكر، للطلبات المكتملة للشروط القانونية في ضوء طلب أصحاب العلاقة.

ووافق المجلس على توصيات الفريق الوطني لإعداد كود البناء الفلسطيني فيما يخص كود الأحمال والقوى، بما يضمن تطبيق أعلى المواصفات الفنية وإجراءات السلامة.

كما اعتمد المجلس مذكرة التفاهم بين وزارتي الأوقاف الفلسطينية والقطرية بما يشمل تبادل التشريعات والخبرات المتعلقة بإدارة الأوقاف والزكاة والشؤون الدينية وتنظيمها، وتطوير الخطاب الديني والوعظي وعمارة المساجد، وتعزيز الرواية العربية والإسلامية الخاصة بالمقدسات وغيرها من المجالات.

واعتمد أيضا مذكرة التفاهم بين وزارة التربية والتعليم العالي وجمعية المعونة الفنلندية لدعم البنية التحية والمرافق التعليمية، ودعم التعليم المهني والتقني، وبرامج لدعم التعليم في حالات الطوارئ.

أكدت ان اسرائيل تنظر إلى السلام كعائق

«الخارجية»: وثيقة المقررة الأممية بشأن «الإبادة الطبية» و«الإنجابية» في غزة دليل إضافي على بشاعة جرائم الاحتلال

رام الله- الحياة الجديدة- أكدت وزارة الخارجية والمغتربين أن الوثيقة التحليلية الصادرة عن المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالحق في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية، الدكتورة تلالينغ موفوكينغ، بعنوان «مجموعة دراسات حول الإبادة الطبية: الإبادة الإنجابية كأزمة صحة عامة»، تمثل دليلا إضافيا على بشاعة الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بحق شعبنا في قطاع غزة، وتدعم الأدلة المتعلقة بجريمة الإبادة الجماعية.

وأوضحت الوزارة، في بيان أمس الثلاثاء، أن هذه الوثيقة، شأنها شأن التقارير الأممية والحقوقية المهمة الأخرى، هي ثمرة الجهود المتواصلة التي بذلتها الدبلوماسية الفلسطينية على المستويين السياسي والقانوني، إلى جانب جهود المؤسسات الأممية والحقوقية والطبية، لتوثيق استهداف البنية التحتية والمنظومة الصحية الفلسطينية، وكشف الأبعاد القانونية والإنسانية للجرائم التي ترتكبها إسرائيل بحق شعبنا، ولا سيما في قطاع غزة.

وأكدت الوزارة ما ورد في الوثيقة من نتائج واستنتاجات بشأن مفهوم «الإبادة الطبية»، باعتباره الاستهداف المتعمد والمنهجي للمستشفيات والمرافق الصحية والطواقم الطبية والمرضى، إلى جانب منع إدخال الأدوية والمعدات والوقود، وعرقلة عمليات الإغاثة والإجلاء الطبي، بما يؤدي إلى تدمير قدرة النظام الصحي على حماية حياة السكان، وقد يشكل، بالنظر إلى طابعه الواسع والمنهجي، جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، ودليلا على فرض ظروف معيشية تستهدف التدمير المادي لجماعة محمية.

وشددت على صحة ما خلصت إليه الوثيقة بشأن «الإبادة الإنجابية» في قطاع غزة، من خلال تدمير مرافق الولادة والأمومة، وحرمان النساء من الرعاية الصحية والغذاء والمياه والأدوية، وفرض ظروف تهدد حياة الأمهات والأجنة وحديثي الولادة، وتقوض قدرة الشعب الفلسطيني على البقاء والاستمرار عبر الأجيال.

وأشارت إلى أن الإطار القانوني والحقوقي الذي تضمنته الوثيقة ينطبق كذلك على ما يتعرض له شعبنا في الضفة الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، من اقتحامات للمستشفيات والمراكز الصحية، وعرقلة عمل سيارات الإسعاف، ومنع المرضى والطواقم الطبية من التنقل، وحصار المدن والمخيمات، بالتوازي مع التوسع الاستيطاني، واعتداءات المستوطنين، والاقتحامات العسكرية المتكررة، بما يؤكد، وفق البيان، وحدة السياسة الإسرائيلية الهادفة إلى تقويض مقومات الحياة الفلسطينية، وفرض التهجير القسري على امتداد الأرض الفلسطينية المحتلة.

ودعت الوزارة المجتمع الدولي إلى التعامل بجدية مع ما ورد في الوثيقة، وترجمته إلى إجراءات فورية وملموسة تضمن وقف العدوان والإبادة، وحماية المستشفيات والعاملين في القطاع الصحي، والإفراج عن الكوادر الطبية الفلسطينية المعتقلة، وضمان إدخال المساعدات والإمدادات الطبية وتنفيذ عمليات الإجلاء الطبي دون قيود، ودعم إجراءات المساءلة، بما يضع حدا لإفلات إسرائيل من العقاب، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي باعتباره، وفق البيان، «الجريمة الأكبر».

وفي بيان ثان، أدانت الخارجية استمرار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في خرق اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة، ومواصلة عدوانها وارتكاب المزيد من المجازر بحق المدنيين الفلسطينيين في القطاع.

وأكدت أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي في انتهاك بنود اتفاق وقف إطلاق النار المنبثق عن خطة الرئيس الأميركي للسلام، والتنصل من التزاماته بموجبه، إضافة إلى تقويض الجهود المتواصلة والمسؤولة التي يبذلها الوسطاء، يمثل دليلا واضحا على غياب الإرادة السياسية لدى حكومة الاحتلال لإنهاء العدوان واحترام التعهدات والالتزامات المترتبة عليها، واستكمالها لمخطط الإبادة والتهجير بحق شعبنا في قطاع غزة.

ورأت أن استمرار الاحتلال في استهداف المدنيين والمنشآت الحيوية والمرافق الإنسانية، ومواصلة سياسة القتل والتدمير والتجويع رغم وجود اتفاق واضح لوقف إطلاق النار، يؤكد أن حكومة الاحتلال الحالية لا تتعامل مع الاتفاق باعتباره التزاما يجب احترامه، بل أداة مؤقتة لإدارة العدوان وإعادة ترتيب الوقائع بما يخدم أهداف الحكومة الإسرائيلية الحالية، ومن ذلك، إطالة أمد الحرب واستكمال جريمة الإبادة الجماعية وتنفيذ مخططات التهجير القسري بحق الشعب الفلسطيني.

ودعت الخارجية، الإدارة الأميركية والدول الوسيطة والضامنة والمجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات فاعلة لإلزام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، احترام اتفاق وقف إطلاق النار وتنفيذ التزاماتها، وضمان حماية المدنيين الفلسطينيين، وتأمين وصول المساعدات الإنسانية والإغاثية والطبية إلى قطاع غزة دون عوائق، وصولا إلى وقف شامل ودائم للعدوان، وانسحاب قوات الاحتلال، وبدء مسار التعافي وإعادة الإعمار، وإنهاء الاحتلال لتجسيد دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة على حدود الرابع من حزيران عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

«التربية»: هدم الاحتلال جزءا من مدرسة شعب البطم جريمة جديدة بحق التعليم الفلسطيني

رام الله- الحياة الجديدة- أكدت وزارة التربية والتعليم العالي أن إقدام قوات الاحتلال على هدم جزء من مدرسة شعب البطم الأساسية المختلطة في مديرية يطا، يمثل جريمة جديدة بحق التعليم الفلسطيني والطلبة، ويعد انتهاكا صارخا للقانون الدولي الإنساني والاتفاقيات الدولية التي تكفل الحق في التعليم وتحظر استهداف المؤسسات التعليمية.

وأوضحت الوزارة في بيان صدر عنها، أمس الثلاثاء، أن المدرسة تخدم 59 طالبا وطالبة من الروضة حتى الصف الحادي عشر، وشكلت على مدار سنوات ركيزة أساسية لضمان وصول أطفال التجمع إلى التعليم.

وأشارت إلى أن استهدافها يأتي في سياق سياسة ممنهجة تهدف إلى تقويض العملية التعليمية، وفرض المزيد من الضغوط على التجمعات الفلسطينية، وحرمان الأطفال من حقهم الأساسي في التعلم.

ودعت المجتمع الدولي والجهات الإنسانية إلى الوقوف في وجه هذه الممارسات، والعمل على ضمان حماية حقوق الأطفال والشباب في الوصول إلى تعليم آمن ونوعي، مؤكدة أهمية احترام هذه القوانين والاتفاقيات وتعزيزها، لضمان توفير فرص تعليمية عادلة.

يذكر أن الاحتلال يستهدف مدارس التجمعات البدوية في مسافر يطا بشكل متواصل.